

## خلاف داخل العدالة والتنمية المغربي بسبب المشاركة في الانتخابات

وقالت البرلمانية والقيادية أمينة ماء

العبيدي، إن "النقاش الحقيقي اليوم يجب أن ينصب على المضمون السياسي الذي سيؤطر الانتخابات المقبلة بعيدا عن لغة الأرقام والمقاعد".

وتقول المصادر إن على الحزب تنزيل ما يدعو إليه من التدرج والوسطية وعدم التنزاع مع أولي الأمر، على أرض الواقع ومحاولة تجنب الصدام مع منطلق الدولة، بالعودة إلى قراءة الظروف الإقليمية والمحلية التي تملي تقليص الدوائر التي سيشارك فيها خلال الاستحقاقات المقبلة. وبدوره يرفض حسن حمور، القيادي بشيبيبة العدالة والتنمية، مبدأ تقليص مشاركة حزبه في الانتخابات، مشيرا إلى أن استعمال عبارة الصدام مع قيادة هو "مجرد فزاعة لتخويف جزء من قيادة الحزب والتأثير عليها أثناء التداول في اتخاذ القرارات والمواقف، والواقع أن وثائق الحزب وأيديته تؤكد أن أحد مبررات وجوده إسناد الدولة ومساعدتها".

### القيادي والوزير الحالي مصطفى الرميد اقترح تقليص المشاركة في الانتخابات المقبلة في اجتماع داخل قيادة حزبه

وأكدت مصادر من داخل الحزب لـ"العرب"، أن القيادة تعمل على تطوير الخلاف، ما يرجح أن الأمين العام سعد الدين العثماني ستكون له الكلمة الأخيرة رغم الضغوط الممارسة عليه، في ضبط اندفاع عدد من الصقور داخل الحزب التابعين لمجموعة الأمين العام السابق بنكيران، الذين يتمسكون بالوجود بكافة الدوائر الانتخابية.

وقدم العدالة والتنمية مذكرته حول الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021، تتضمن تطوير نظام الانتخابات بالشكل الذي يعزز شروط النزاهة، وأكد على تعزيز ضمانات حياد الإدارة العمومية في تدبير العملية الانتخابية. ويعتقد مراقبون أن العدالة والتنمية لا يمتلك القدرة على الحشد كما كان سابقا خصوصا مع الخيارات التي توخاها في ولايتين، إلى جانب ارتباك الحكومة التي يقودها الحزب في التعامل مع تداعيات كورونا، مستدركين أن الحزب قد يستفيد من تدني نسبة المشاركة في الانتخابات وتنامي معدل العزوف أو الامتناع عن التصويت ومقاطعة الانتخابات.

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثارَت الدعوة إلى تقليص مشاركة حزب العدالة والتنمية المغربي في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة خلافات داخل صفوفه بين مؤيد ومعارض للمقترح. ففي الوقت الذي يدافع فيه عدد من قادة الحزب عن خيار تقليص المشاركة في الانتخابات المقبلة، بينهم وزيران وأعضاء في الأمانة العامة، اصطف آخرون في المعارضة، مبرزين موقفهم بالاحتكام إلى أحقية حزبهم بخوض هذه الاستحقاقات دون قيود.

وخرج عبدالله بوانو، القيادي والبرلماني عن حزب العدالة والتنمية، منتقدا دعوات بتقليص ذاتي للمشاركة في الانتخابات المقبلة بدعوى تفادي المواجهة مع السلطة، وأشار بوانو إلى أن حزبه وطني ويقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والحزبية. وقال إن "تلك الأصوات داخل العدالة والتنمية غير مقبولة وغير منطقية" وأنها تتشوش على الحزب وعلى برنامجه، مشيرا إلى أن هذه الإيحاءات بالتقليص تعد خطرا على العملية السياسية وليس على الحزب فقط.

وكان القيادي والوزير في الحكومة مصطفى الرميد قد قدم هذا المقترح في اجتماع داخل قيادة حزبه لكنه قوبل بالرفض.

وإلى جانب الرميد ثمة قياديون لهم مكانتهم الاعتبارية والتنظيمية يؤمنون بأنه لا بد من التراجع واعتماد طريقة التقليص العدي في الترشح للانتخابات القادمة، والغرض من ذلك كما تقول تلك القيادات لـ"العرب" هو تامين بناء الدولة باستبعاد منطق المغالبة والمصادمة.

ومع تنامي الجدل الدائر داخل الحزب بخصوص تقليص مشاركته من عدمها يطالب قياديون بإعادة سيناريو 2007 عندما قرر العدالة والتنمية تقليص مشاركته في الاستحقاقات البرلمانية، التي حقق خلالها نتائج جيدة دون أن تؤهله لتولي الحكومة وتدبير الشأن العام. ويرى مراقبون أنه لا مجال للمقارنة بين 2007 و2021 فيها نوع من التجني السياسي وضرب لكل المكتسبات، وشدد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري في جامعة ابن طفيل لـ"العرب"، على أن "محاولة الربط بين التاريخ غير مجد في المقاربة السياسية الواقعية وهي مجرد محاولة من طرف الحزب للمساومة سياسيا على ملفات تتعلق باختلالات تديرية لقيادات داخل الحزب، وكذلك بعض الملفات الجناحية المطروحة أمام القضاء".

## خمس أولويات لحكومة تونس تختبر قدرة المشيشي على الإنجاز

هشام المشيشي يتعهد بإيقاف نزيف المالية العمومية



المشيشي أمام تحدي تجاوز عقبات كثيرة

المشيشي ضرورة ولا مفر من معالجتها، واصفا الأوضاع بـ"الكارثية". وتساءل في تصريح لـ"العرب" عن الآليات الكفيلة بتطبيق هذه الإجراءات وعن دور البرلمان إذا ما كان داعما أم معطلا لها.

وتابع "حكومة المشيشي هي حكومة إنقاذ اقتصادي ولها أهداف محددة، وعملية الإنقاذ تتمثل في منع انهيار المنظومة الاقتصادية فضلا عن ارتفاع نسبة المديونية وفواض القروض". وحمل الترجمان الأطراف السياسية مسؤولية منع انهيار الاقتصاد عبر منح الثقة للحكومة وعدم تعطيل مشاريعها التنموية في البرلمان وخصوصا قانون المالية، ودعا إلى ضرورة وقف التوريد العشوائي خصوصا الذي يدمر الاقتصاد على غرار اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، مبرزا "10 آلاف مليار تدفعها تونس ثمن الواردات الاستهلاكية التي لا تقوم بإعادة إنتاج أي مادة في تونس، ومن غير المعقول أن يكون الميزان التجاري مع تركيا سلبيا بـ1.1 مليار لصالح تركيا على حساب الاقتصاد الوطني".

ولم تتجاوز نسبة النمو في تونس في 2019 الواحد في المئة فيما توقع صندوق النقد، قبل بداية أزمة كوفيد - 19 العالمية، انكماش الاقتصاد بنسبة 4.3 في المئة في 2020.

وأضاف المشيشي أن حكومته ستعمل على حماية القدرة الشرائية للمواطنين وإعادة توجيه الدعم لمستحقه وضرب الاحتكار، فضلا عن حماية الفئات الهشة ومقاومة الفقر.

واعتبر أن الأرقام والمؤشرات لا تبعث على الأمل، حيث بلغ حجم الاقتراض السنوي نحو 15 مليار دينار تونسي (5.5 مليار دولار)، علاوة على مجمل الدين الذي بلغ 80 مليار دينار.

وتوقع المشيشي أن تبلغ خدمة الدين العمومي في 2021 أكثر من 14 مليار دينار، وهو ضعف النفقات المخصصة للتنمية ما يعني تخلي الدولة عن دورها الأساسي في هذا المجال.

ولفت إلى تراجع نسب الاستثمار والإدخار وتقلص نسب الاستثمار وزيادة عدد العاطلين في صفوف حاملي الشهادات العليا. ويرى خبراء الاقتصاد أن مهمة المشيشي عسيرة شريطة إيجاد سند سياسي وقانوني من الأحزاب لتسهيل المهمة وضمان استمرارية حكومته، حيث تأتي هذه الحكومة في وقت تتفاقم فيه التجاذبات السياسية ما يجعل من الصعب البت في مصير هذه الحكومة.

وأفاد وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي عبد الرحمن بأن "المشيشي قادر على القيام بإصلاحات ناجحة

فرضت التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجهها تونس، مراهنة رئيس الحكومة الجديدة هشام المشيشي على إجراء إصلاحات ضرورية للخروج من الأزمة المتفاقمة، وهي إصلاحات لطالما ترقبها التونسيين ودأبت الحكومات المتعاقبة على الترويج لها في خطاباتها على غرار مكافحة الفساد والنهوض بالاقتصاد الوطني وغيرهما.

خالد هدي

تونس - تطرح الأولويات الخمس التي تبناها هشام المشيشي، رئيس الحكومة التونسية الجديدة، في برنامج عمل حكومته، تساؤلات بشأن قدرة الحكومة على تفعيلها على أرض الواقع وإيجاد حلول كفيلة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك التونسيين، أم أنها ستظل مجرد خطاب سياسي تلتجئ إليه الحكومات المتعاقبة كلما اقتضت الضرورة ذلك.

وأعلن رئيس الحكومة هشام المشيشي في افتتاح جلسة منح الثقة بمجلس نواب الشعب الثلاثاء أن حكومته ستعمل على الإنجاز ضمن مقاربة خصوصية تعطي الأولوية للمواطن، ويحث حلول غير تقليدية ومبتكرة بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية المتاحة.



وقال المشيشي، في كلمة القاها خلال جلسة عامة بالبرلمان، "إن حكومته ستعمل على إيقاف نزيف المالية العمومية عبر عملية تكثيف الهياكل الإنتاجية خاصة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والفسفات" وهي قطاعات تواجه احتجاجات اجتماعية متواترة وتعطيل للإنتاج منذ سنوات. وسيعمل المشيشي على بدء حوار مع المانحين الدوليين ضمن خطته لتعبئة الموارد المالية لدعم موازنة الدولة، إلى جانب مراجعة الإنفاق العام للدولة، ودعم المؤسسات المتضررة من جائحة كورونا، وإصلاح الإدارة وتعزيز نظام العمل عن بعد.

## تفجير انتحاري يكشف هشاشة الوضع الأمني في طرابلس

طرابلس - فجر انتحاري نفسه

الثلاثاء، قرب دورية أمنية بالعاصمة الليبية دون وقوع خسائر بشرية، وفق مصادر إعلامية محلية وشهود عيان، وذلك في عملية تكشف هشاشة الأمن التي تشهدها طرابلس والتي تعمقت في ظل الخلافات التي هزرت حكومة الوفاق ووجهة الإسماعيليين، بإقالة وزير الداخلية فتحي باشاغا. وأفاد المصدر، وهو مسؤول في بلدية جنزور الواقعة غربي طرابلس، بأن الانتحاري كان يقود دراجة نارية عندما فجر نفسه قرب دورية أمنية بجزيرة الغيران في المدخل الشرقي للمدينة.

ومنطقة جنزور تحتوي على مقر العيثة الاممية في ليبيا، وعدد من المنظمات الدولية، إضافة إلى أنها محل إقامة وزير الداخلية، ورئيس المجلس الأعلى للدولة. ويعد هذا التفجير أحدث محاولة تكشف عن تردّي الوضع الأمني في ظل سطوة الميليشيات الإسلامية الموالية لحكومة الوفاق على العاصمة طرابلس حيث لم تسجل مثلا هذه الحوادث منذ أكثر من عام، ما جعل مراقبين يرجحون كذلك أن تكون الحادثة ناجمة عن ارتباك حكومة فاين السراج، وخاصة بعد توقيف وزير داخلية فتحي باشاغا عن العمل وسط خلافات حادة بين الطرفين.

## عودة متقاعدي الجيش ومعطوبيه للاحتجاج

### ترك الرئيس الجزائري

تبون". ويعكس الاهتمام اللافت للسلطة بالاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة، حجم مخاوف ترجمتها بتصريحات لرئيس الجمهورية ولرئيس الوزراء عبدالعزيز جراد حول "تنفيذ خلايا النظام السابق لخطط إجهاد مسار التغيير السياسي في البلاد، والعمل على تاليف الشارع على السلطات العمومية".

وأخذ الاهتمام أبعادا جادة بعد إقدام تبون، على إقالة العديد من المسؤولين المركزيين والمحليين مؤسسة توزيع المياه، بمن فيهم مدير المؤسسة الفرنسية "سيال" التي تستحوذ على الخدمة، كما أقال عددا من المديرين المركزيين في وزارات ومؤسسات حكومية، وأجرى أول أمس، حركة واسعة في سلك الولاة (المحافظين).

ورغم تشديد رئيس البلاد على وزيرائه، بضرورة التسوية العاجلة للعديد من المشاكل، إلا أن استمرار الوضع لأسبوع آخر يزيد من متاعب السلطة ويهز مصداقيتها أمام الرأي العام، لاسيما وأن مراكز البريد على سبيل المثال لا زالت ترفض على زبائنها السحب الجزئي للرواتب، والاضطرار لتقديمها بقطع نقدية نظرا لانعدام السيولة الورقية.

تنسيقية في حركة مطلبية دخلت عامها الثالث، ويبدو أن الاحتجاجات الاجتماعية تتزحزح تدريجيا إلى صلب الصراع المتجدد بين أركان السلطة، ولم تعد مجرد مطالب مهنية واجتماعية، بعدما أثارَت انماما لفتا للسلطة وكانت سببا لانعقاد مجلس خاص للوزراء برئاسة الرئيس عبدالمجيد تبون، للنظر في ما سمي بـ"تراكم الأحداث".

وإذا كان الرئيس تبون قد فقد بسقوط جناح قائد أركان الجيش السابق أحمد قايد صالح، ووصول التحقيقات القضائية إلى أفراد عائلة الأخير، السند الذي دعمه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، فإن الاستحقاقات باتت تطرح على مصير الرجل في ظل التطورات المتسارعة.

ولم يستبعد مصدر مسؤول في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، رفض الكشف عن هويته، في تصريح لـ"العرب"، بأن "تكون الدور القادم على الرئيس نفسه، وأن مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية والمحلية المنتظرة مطلع العام القادم، ستكون حرجة على الرجل، وأن الاحتجاجات الاجتماعية المتصاعدة هي أوجه مخطط سحب البساط من تحت

الشعبي، ثم استقطابها من طرف جناح السلطة آنذاك ودعمت توجهات رجل العسكر القوي حينها الجنرال الراحل أحمد قايد صالح.

وينتسب المحتجون إلى المؤسسة العسكرية، لكنهم أحيلا على التقاعد أو العجز الصحي، نتيجة مهامهم خلال العشرية الدومية (1990 - 2000)، من دون مزايا اجتماعية وصحية تكفل ظروف الحياة الكريمة، فدخلوا تحت مظلة

الاعتقاد خلال الشهور الماضية بأن الملف قد سوي تماما، لاسيما بعدما انخرطت عناصر قيادية من التنسيقية في أجندة السلطة، وكانت وعاء شعبيا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وارتبط مسلسل الاحتجاجات بتجاذبات سياسية سابقة، بدأت منذ اندلاع الجدل حول العهدة الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، قبل أن تتخرب جزئيا في الحراك في إطار ما تصفه بـ"المؤامرة".

وتدفق منذ أيام المئات من الفئة المذكورة في مسيرة احتجاجية توقفت في التخوم الشرقية للعاصمة، بسبب الحواجز والرقابة الأمنية المكثفة، الأمر الذي أعاق حركة المرور بشكل لافت لآلاف من الزائرين للعاصمة من الناحية الشرقية للبلاد.

وأعلنت تنسيقية معطوبي ومتقاعدي الجيش العودة المفاجئة للاحتجاج في العاصمة، والانسحاب من طاولة المشاورات من طرف وزارة الدفاع الوطني، التي تعهدت في بيان سابق بالتكفل بمشاكل هؤلاء.

واستغرب مراقبون العودة المفاجئة لاحتجاجات الفئة المذكورة، بعد أن ساد



شعب الاحتجاجات يؤرق السلطات